اكثر مرونة وتقبلا للتغير ! »

يعتبر الدكتور رشيد في هذه الفقرة ان اصدار تصريح واضح ومحدد الصيغة ، في هذه المرحلة المبكرة من الثورة الفلسطينية عن فلسطين الجديدة والمحررة هو أمر **صعب ، وينطوي على مجازفة** لانه يربط بين اي تحديد لهذا المستقبل وبين موقف اليهود سلبا او ايجابا . ولكن قبل أن ينهي هذه المقدمة يقول : « ينبغي التفكير بالاجوبة والعثور على اجوبة لشتى الاسئلة المتعلقة بهذا المستقبل . وحتى لو كانت هذه الاجوبة مؤقتة وغير نهائية ، فانها سوف تبدأ حوارا يؤمن الطريق نحو النضج والتحقيق » .

وهنا ، علينا أن نلاحظ ان الدكتور يكون قد نفى الفقرة الاولى بنفسه حين طالب بضرورة **التفكير بالاجوبة ، والعثور على اجابة لشتى الاسئلة** المتعلقة بهذا المستقبل . اذن نحن هنا حيال مستقبل لا بد من ان نعثر على اجوبة لشتى الاسئلة المتعلقة به ، وحتى لو كانت هذه الاجوبة مؤقتة وغير نهائية . وعندما يتناول الحديث مستقبل التحرر الوطني الديمقراطي في فلسطين ، لا يجوز ان يربط بموقف اليهود منه سلبا او ايجابا . لاننا لا نناضل في سبيل فلسطين متحررة ديمقراطية بسبب وجود اليهود فيها كمستوطنين اقاموا دولة فقط ، اذ ان مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي هي مرحلة تاريخية لا بد من تحقيقها بالنسبة لكل شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لانها مرحلة الانتقال من المجتمع شبه الاقطاعي — شبه الاستعماري — الكومبرادوري (راجع بهذا الخصوص كتاب ماوتسي تونغ — « الديمقراطية الجديدة ») .

حقا ان موقف اليهود سلبا او ايجابا من مسألة التحرر الوطني الديمقراطي في فلسطين ، يلعب دورا في تبطيء او تعجيل الانتصار .. وهو لا يؤثر على الخطوط العريضة وجوهر الديمقراطية في فلسطين وانما على تفصيلات تشريعية تتعلق بتنظيم الوضع القانوني والدستوري للدولة الفلسطينية الديمقراطية مثل قضايا الهجرة والاقامة الخ . وهذه القضايا التفصيلية الجزئية هي فعلا من نوع القضايا التي لا يمكن بحثها في هذه المرحلة المبكرة من الثورة الفلسطينية ، ولكن هذا لا ينطبق على وضع الملامح الرئيسية والمحتوى الاساسي لفلسطين الديمقراطية التقدمية . والغريب في هذا المجال ان الدكتور رشيد يدخل في تفصيلات تشريعية ، في حين يتجنب بحث المحتوى الاساسي لمفهوم الديمقراطية بالنسبة لمرحلة التحرر الوطني الديمقراطي في فلسطين ، فمثلا يقول : « ان حق المواطن في حرية الحركة والتنقل داخل البلاد وخارجها سوف يكون مضمونا والهجرة سوف تبقى مقيدة خلال الفترة الانتقالية بعودةجميع الفلسطينيين المشردين الذين يرغبون في العودة ، اما تحت ظل الدولة الدائمة والسوية فان الهجرة سوف تكون مفتوحة بدون تمييز ، شرط أن تخضع للانظمة المتفق عليها ، وان تنسجم مع القدرة الاستيعابية للبلاد . كما ان حرية الوصول والزيارات والحج لفترة طويلة والسياحة سوف تكون مضمونة — بعد خضوعها بالطبع للانظمة المعتادة » . (ص ٤٤ — ٤٥) . الا يلاحظ هنا ان الدكتور رشيد قد دخل بتفصيلات ، رغم موافقتي عليها من حيث الجوهر ، الا انها تبقى من الامور التشريعية التي لا يمكن البت فيها الا في حينه ، لان بالنسبة لمثل هذه القضايا يلعب التخطيط الاقتصادي والوضع الاقتصادي ، خاصة في البلدان المتخلفة ، دورا اساسيا في تقرير اتجاهها وحدودها الخ.. ناهيك عن الوضع السياسي والامن ونوع المؤامرات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تتعرض لها فلسطين المتحررة الديمقراطية .

وهنا نتوصل الى النقد الاساسي الذي يمكن ان يوجه الى هذه الدراسة وهو ان المؤلف لم يحدد مفهوما للديمقراطية وابقى استعمالها بصورة مطاطة متأرجحة ، وسيبين لنا هذا بصورة اوضح اذا ما انطلقنا من النظر الى الدراسة من حيث محتواها الاقتصادي الذي يحرر لنا هذه الديمقراطية اي لاية طبقات وضد اية طبقات، وبكلمات ابسط ، هل هي ديمقراطية من الطراز البرجوازي التقليدي ام هي ديمقراطية من الطراز الاشتراكي ؟ ام هي ديمقراطية من طراز الديمقراطية الجديدة التي نظر لها ماوتسي تونغ ؟ تلكم هي المسألة الرئيسية في بحث موضوع الديمقراطية وعلى الجواب يتوقف كل شيء بما في ذلك مدى عدالة الحل المقترح ، ومدى تقدميته ، ومدى انسانيته وثوريته . وكذلك تتوقف على الجواب نفسه ، كل القضايا التشريعية والدستورية . كما تحل مسألة الايديولوجية التي سنناقشها عند تناول موضوع الايديولوجية في هذه الدراسة نفسها .

كان الدكتور رشيد يستطيع ان يحدد محتوى